

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

دواعي إعفاء المدربين الرياضيين من الضريبة على الدخل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة؛
تعاني الفرق الرياضية الوطنية، خصوصا في مجال كرة القدم، من الارتفاع الموهول لأجور المدربين. فالعديد من المدربين يحصلون على أجور جد مرتفعة تمتص ميزانية كبيرة من الموارد المالية الهزيلة للفرق الرياضية، وذلك في سياق يفتقر لقانون يحدد بشكل دقيق سلم أجور المدربين، بناء على طبيعة شهادة التدريب والتجربة في هذا المجال.
كما يستفيد العديد من المدربين الرياضيين من تعويضات متنوعة وامتيازات متعددة، من قبيل سيارة خاصة ومسكن وتذاكر السفر وغير ذلك. وتتضاعف هذه الامتيازات مرات عديدة كلما تعلق الأمر بمدرب أجنبي، فتكفي سنة واحدة ليراكموا أموالا طائلة.
وفي المقابل، لا تستفيد الخزينة المالية للدولة من المداخل الموهولة التي يحصل عليها هؤلاء المدربين، فيراكمون من جراء ذلك ثروات مهمة. وهو ما يؤكد وجود اختلالات في إرساء سياسة جبائية عادلة ومنصفة. وذلك على الرغم من تنصيب المبادئ المؤطرة للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي (26 يوليوز 2021) على مبدأ التطبيق التدريجي للضريبة على الدخل الإجمالي على الأشخاص الذاتيين من جهة، وعلى تعزيز آليات محاربة التهرب الضريبي من جهة أخرى.
ومن أجل التدخل لمعالجة هذا الخلل نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن أسباب إعفاء المدربين الرياضيين من أداء الضريبة على الدخل؟ كما نسائلكم عن الإجراءات التي ستتخذونها لإرساء هذه الضريبة في مجال التدريب الرياضي على غرار باقي المجالات؟
وتقبلوا، السيدة الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حسن اومريبط